



الرقم: 2017/13
التاريخ: 3 مايو 2017

يهدي الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان،،

وبالإشارة إلى المذكرة الواردة من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان رقم ADS/YB/MN بتاريخ 6 أبريل 2017 بشأن طلب موجز عن التدابير الجديدة التي اتخذتها الدول الأعضاء للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب لأخذها بعين الاعتبار عند صياغة الأمين العام لتقريره الذي سيقدمه في دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين بشأن تنفيذ القرار رقم A/RES/71/181، يود الوفد الإفادة بما جاء في تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت حول هذا الموضوع.

سنت دولة الكويت القوانين التي ترفض العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وثبتت أنها ضد تلك السلوكيات التي تعتبر مرفوضة ومذمومة كونها تتعارض كلية مع طبيعة المجتمع الكويتي.

ونصت المادة (29) من الدستور الكويتي على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". وأيضاً المادة رقم (7) من الدستور، والتي تنص على أن "العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين".

وعليه، فإن تكريس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الإطار العام يبدو واضحاً من خلال النظر في الوظائف العامة التي تتقلدها المرأة في الدولة، فضلاً عن وجود المرأة في السلك الأمني وغيرها والتي كانت حكرًا في الماضي على الرجل.

OHCHR REGISTRY

- 4 MAI 2017

Recipients :.....AOS.....

Enclosure T. Thanelar



وقد نصت المادة رقم (166) على أن " حق التقاضي مكفول للناس ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق"، مما يدعم حق التقاضي للجميع رغبة من المشرع الدستوري في منح إمكانية الذود عن حقوقهم وحررياتهم.

من جانب آخر، ترفض دولة الكويت المساس بحقوق الغير استناداً إلى ديننا الإسلامي الحنيف، حيث تعد الشريعة الإسلامية والمرجعية المصدر الرئيسي للقوانين الوضعية للدولة، وتم تأكيد ذلك في نص المادة (2) من الدستور الكويتي والتي تنص على أن " دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع"، إضافة إلى أن التزام دولة الكويت بمناهضة العنصرية والتمييز العنصري ليس التزاماً منها بالقواعد الدستورية والدولية فحسب، إنما هو - في المقام الأول - التزام تفرضه عليها أحكام الشريعة الإسلامية بمصدرها الرئيسيين.

من جانب آخر، أصدرت الكويت العديد من القوانين وصادقت على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية ذات الصلة ومنها:

- قانون رقم (24) لسنة 1964 بشأن العمل بالاتفاقية رقم 111 الخاصة بالترفة العنصرية فيما يختص بالاستخدام والمهنة بالكويت.
- قانون رقم (84) لسنة 2013 بالموافقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- قانون رقم (33) لسنة 1968 بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وأشكالها.
- قانون رقم (1) لسنة 1996 بالموافقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- قانون رقم (67) لسنة 2015 في هذا شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.
- قانون رقم (5) لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المقترنين بها.



- وفي السنوات الأخيرة، اتخذت دولة الكويت خطوات من شأنها مناهضة أي شكل من أشكال التمييز العنصري ومنها:
 - صدور قرار قبول أبناء المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي في المدارس الحكومية.
 - صدور قانون محكمة الأسرة.
 - صدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
 - صدور قانون العمالة المنزلية.

وعلى الصعيد المحلي، وبعيداً عن القوانين والاتفاقيات، تم إطلاق الحملات التوعوية بشكل مكثف ومستمر وبشتى الوسائل المتاحة لحث المجتمع على احترام الإنسان وكرامته مهما كانت الفروقات الاجتماعية والعرقية والدينية، وتوعيته بالحقوق القانونية والدستورية التي تنبذ مظاهر التمييز، ومنها إطلاق الجمعيات العلمية لكليات جامعة الكويت في العام الجامعي (2016/2017) شعاراً بعنوان "نبذ العنصرية" وهو برنامج لحملات انتخابية.

كما ساهمت منظمات المجتمع على سبيل المثال الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان في تحقيق العديد من الانجازات التي كان لها الأثر الإيجابي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة الكويت، ومن أهدافها:

- التوعية والتثقيف بالحقوق الشرعية التي كفلت كرامة الإنسان.
- الدفاع عن هذه الحقوق وتعزيز آليات الحماية لها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعتها مع الجهات المعنية.
- تنقية الثوب الكويتي من الانتهاكات والدفاع عن سمعة الكويت بالمحافل الدولية.



إنشاء منظمة الخط الإنساني الكويتية في نبذ العنصرية والتي تعنى بتعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال أنشطتها التفاعلية بعنوان "الحق في المساواة وعدم التمييز". بالإضافة إلى إطلاق نادي بعنوان "تسامح" وهو برنامج غير ربحي موجه لفئة الشباب ويهدف إلى تنمية ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز مفاهيم التسامح والمساواة والسلام، واعتمد على أحدث الأساليب التعليمية في إقامة ورش تفاعلية مسلية ساهمت في تمكين المشتركين من تطوير شخصياتهم ومهاراتهم.

وينتهز الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة هذه المناسبة ليعرب لمكتب المفوضية السامية عن فائق الاحترام والتقدير.

High Commissioner for Human Rights Office
Palais des Nations
CH-1211 GENEVE 10